

1. ...
 2. ...
 3. ...
 4. ...
 5. ...
 6. ...
 7. ...
 8. ...
 9. ...
 10. ...

- 3 - ...
- 4 - ...
- 8 - ...
- ...
 1 - ...

1. ...
 2. ...
 3. ...
 4. ...
 5. ...

התקנות... המורה על...
1- ...

...

...
2- ...

...

...
1- ...

:-

...

...

...
3- ...

...

...
4- ...

...

...
2- ...

...

...
1- ...
:-

• 1952/12/18 : 1952/12/18 : 1952/12/18 .

• 1952/12/18

• 1952/12/18 : 1952/12/18 : 1952/12/18 .

• 1952/12/18

• 1952/12/18 : 1952/12/18 : 1952/12/18 .

• 1952/12/18

• 1952/12/18 : 1952/12/18 : 1952/12/18 .
 • 1952/12/18 : 1952/12/18 : 1952/12/18 .
 • 1952/12/18 : 1952/12/18 : 1952/12/18 .

• 1952/12/18 : 1952/12/18 : 1952/12/18 .
 • 1952/12/18 : 1952/12/18 : 1952/12/18 .
 • 1952/12/18 : 1952/12/18 : 1952/12/18 .
 • 1952/12/18 : 1952/12/18 : 1952/12/18 .
 • 1952/12/18 : 1952/12/18 : 1952/12/18 .
 • 1952/12/18 : 1952/12/18 : 1952/12/18 .

:- 1952/12/18 : 1952/12/18 .

• 1952/12/18 : 1952/12/18 : 1952/12/18 .
 • 1952/12/18 : 1952/12/18 : 1952/12/18 .
 • 1952/12/18 : 1952/12/18 : 1952/12/18 .

• 1952/12/18 : 1952/12/18 : 1952/12/18 .
 • 1952/12/18 : 1952/12/18 : 1952/12/18 .

٢- قام المدعين برهن حصصهم في هذه القطعة لصالح المدعى عليه الأول الذي قام بدوره بتنفيذ سند الرهن رقم (٤٩١) تاريخ ١٩٩٦/٦/٢٦ بموجب معاملة تنفيذ الدين رقم (بلا) بداية عام ٢٠٠٥ لدى المدعى عليه مدير تسجيل أراضي عمّان حيث أحيات على المدعى عليه الأول بنك الإسكان بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٤ بمبلغ (مائتان واثان ألف وتسعمائة وأربعة دنانير) .

٣- ان الموظف الذي قام بتنظيم سند التأمين رقم (٤٩١) تاريخ ١٩٩٦/٦/٢٦ غير مفوض بسماع الإقرار مما يجعل سند التأمين باطلاً من أساسه ومعاملة الدين غير صحيحة لكونها تمت أمام شخص غير مفوض أصلاً بسماع الإقرار بالمديونية .

٤- ان التبليغات التي تمت عند تنفيذ هذا السند بتبليغات غير قانونية حيث لم يراع بها القواعد القانونية المقررة لإجراء التبليغات التي تتوجب أن تتم هذه التبليغات بمقتضى المادة (١٣) من قانون الإجراء من قبل مباشري دائرة الإجراء وفقاً للقواعد المقررة لتبليغ الأوراق القضائية حيث أن مدير التسجيل لم يرسل الإخطار المنصوص عليه في المادة (٣) من القانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٣ إلى دائرة الإجراء المختصة من قبل المباشرين وإنما أرسلها إلى مدير شرطة العاصمة الغير مختص بالتبليغ مما يعني أن إجراءات التبليغ هذه باطلة من أساسها وبالتالي فإن إجراءات البيع والمزايدة استندت إلى تبليغات باطلة فإن الإجراءات هي الأخرى باطلة لأن ما بني على باطل فهو باطل .

٥- ان إجراءات التنفيذ لم تراع أحكام المادة (٣/٣/ح) من قانون بيع الأموال الغير منقولة تأميناً للدين رقم ٨ لسنة ٢٠٠١ حيث لم يتم تطبيق أي إعلان في مكان واضح للعيان في دائرة التسجيل المختصة كما انه لم تتم المناذاة على بيع العقار لدى دائرة الأراضي وعلى رقبه العقار .

٦- ان جميع إجراءات التنفيذ مخالفة للقانون مما يستوجب إلغاؤها وفسخ جميع عقود البيع التي تمت على قطعة الأرض استناداً أن العقار أحيال استناداً إلى إجراءات معاملة تنفيذ باطلة ويتطلب إعادة الحال إلى ما كان عليه لكون الإجراءات جميعها كانت باطلة وغير صحيحة .

... (1/1) ...

...

... 1/1/2008 ...

...

...

:-

:-

...

...

...

... (08) ... 1/1/2008 ...

...

... 1/1/2008 ...

... (1/1/2008) ...

[1]

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

١٠ . [...]
 ...
 ...

٢٠٠٩ ...
 ...
 ...
 ...

١٩٥٦ ...
 ...
 ...
 ...

٢٠٠٨ ...
 ...

٢٠٠٨ ...
 ...
 ...
 ...

... ..

... ..

:-

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..


:-

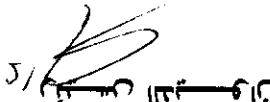
... ..

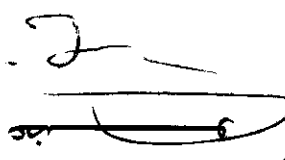
... ..

... ..

... ..

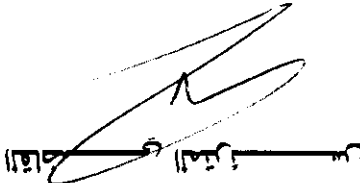
ك. أ.

ق. أ.

ق. أ. و. أ.

ق. أ.

ق. أ. و. أ.

ق. أ. و. أ.

ق. أ. و. أ.

ق. أ. و. أ.

ق. أ. و. أ.

ق. أ. و. أ.

ق. أ. و. أ. صدر بتاريخ ٩/٩/٢٠٠٩ الموافق ١٤٣٠ هـ الموافق ١٤/٩/٢٠٠٩

• هـ. أ. و. أ. ما جرى ما بيننا.

لهمنا وبنينا على ما تقدم بقرارنا رقم ١٤٣٠ هـ الموافق ١٤/٩/٢٠٠٩